

زيد اياه ودهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساده اللصظ  
والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطية لان الة اللبس في الفعلين له  
الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا اعترافا واذا اخرجت عن الثاني  
وعلى زيد فاما فتوك الذي علمت زيد اياه فام اول من قولك الذي علمت زيد  
فانم ولة لتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل  
ما يجب انفصاله عنه كما جى قوله ويستخرج من هذه القاعدة مسلمان اي يخرج من  
مسار هذه القاعدة التي هي تاتي اتصال الضمير لوجوه الى انفصاله مسلمان  
جوز فيها الانفصال مع تاتي الاتصال قوله ان يكون عا مل الضمير الذي يجوز  
انفصاله مع تاتي الاتصال اي ذات ان يكون لفظا صالحا فانه وادخ على الملة  
وهي القضية وهذا يكون وصحة القضية فلا يحرب عن قوله في ضمير اخر  
اعرف منه مقدم عليه اخر اعرف ومقدم نحو الضمير قوله وليس مرفوعا  
قال الرضي اذ ولي ضميرها كما ملانها من موانع اتصال الضمير بالمذكور فان كان  
احدهم مرفوعا منصرفا فانه اوجب تقدمه على المنصوب لانه ان كان المفضل  
المرفوع منوعا في الاتصال كما بنا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل  
ضمير وفي ذلك المرفوع فلا بد من كونه منصرفا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو  
ضربته في ولا تخوض بك وقد عرفنا ان الاعرف هو المنكلم ثم الخاطبة ثم الغائب  
واما وجبة اتصال الثاني لكونه كالم متصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل  
كجزء من راحة على ما مر وان والى العامل المذكور منسوب متصل بالامرفوع  
قبله نحو اعطاني زيد واجا المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك  
فالضمير الذي ياتي لك المنصوب اما ان يكون انقص من يتبعه منه في التعريف او  
اعرف او مساويا في الاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز  
الاتصال والانفصال نحو اعطاه زيد واعطاه زيد واعطيتك واعطيتك  
اياه وكذا خلتك وخطبك اياه وجه اتصاله ان المنصوب الاول اشرف منه بسبب  
كونه اعرف فلا مصادفة على الثاني في عطفه بما هو اشرف منه وصير وزنه  
جملته بالاتصال وجه انفصاله ان المتصل الاول فصله ليس اتصاله

كالاتصال

كان اتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان  
المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم  
يسم فاعله وكان الثاني اتصال ضمير الفاعل في مفعول خلت بعد رعاية  
المبتدأ والخبر اللذين حتمه الانفصال وجبه اتصاله ولفظ من المفعول  
في الاول في الثاني في الاتصال رعاية للمبتدأ والثاني اعني لا يعرف بغير انفصاله  
عند سيبويه وحتى سيبويه عن النحاة نحو في الاتصال نحو لخطه لول اعطاه  
قال انما هو مني فاسوه وليرتكبه العرب فوضعت الحرف في غير موضع  
واستجاد المبر من هب النحاة وانما لم يجى في الثاني لان الاتصال ههنا سماه لان  
الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف في نفسه من كونه منطوقا بما هو اذ في هذه  
والذي جوز ذلك قياسا لاسمها نظرا ليجرد كون الاول منطوقا واما الثاني اشرف  
الاسم في المتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاه هو هو اعطاه  
قال سيبويه جازر الاتصال ويوعر وي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر  
انفصال الثاني وان لم يكن غائبين فالجوز اتصال الثاني وسبب تحسنه  
قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحاة الفاعل من جوار اعطاه  
واعطاه في جوز متخفي اي محتجى بقسمي وهذا ليس على ما فهم  
لا يؤتون به وانما كان الاتصال ههنا ايضا المشهور لانه باف الثاني  
من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وزيوله وانما جاز ذلك في  
الغائبين لانه كل واحد منهما بلا غير ما عاد اليه الاخر بخلاف الخاطبة  
والغائبين اذ يستخرج اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجى في ان يقع  
نحو ضربته كما جاز اعطاه هو لان طلب الفعل التبعي للمفعول  
ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للمؤكد فلما كان جزبه للمفعول  
اشد كان اتصاله اليق من اتصال انكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل  
واما اذا كانا جارا للاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا  
كما مر نحو صار كذا فقد ذكرنا قبل جوار اتصاله الثاني في انفصاله ايضا بخلاف  
اياه وان كان الاول جارا للاسم والثاني منصوبا جازا اذا كانا بعد الفعل

ها في